مفهوم اللجوء وأسبابه وشروطه
دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي المعاصر

بقلم: أ . محند عزوق

المقدمة

أضحت ظاهرة اللجوء والنزوح القسري من أكثر القضايا إلحاحا على المجتمع الدولي، كون هذه الفئة هي من أكثر الفئات تعرضا للمعاناة، وإهدارا لحقوقها الإنسانية، ومع انتشار هذه الظاهرة بشكل متسارع نتيجة النزاعات الداخلية في عدد معتبر من دول العالم - مما يشكل عبئا متزايدا على الدول المستقبلة - كان لزاما على كل الفاعلين أن يبحثوا عن الحلول اللازمة لهذه الأزمة الراهنة.

ويرجع تاريخ النظر إلى قضية اللاّجئين باعتبارها قضية دولية يتعين معالجتها على المستوى الدولي، إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وتحديدا عندما ظهرت إلى الوجود عصبة الأمم، ومنذ ذلك الوقت كان التصدي لمشكلة اللّجوء يسير ببطء وبصورة متقطعة، واستمر الوضع حين أدرك المجتمع الدولي ضرورة إنشاء شبكة من المؤسسات والنظم القانونية التي تهدف إلى توفير الحماية الدّولية لمشاكل اللاّجئين والتعامل معها بطريقة شاملة، وحدثت نقطة التحول عام 1951 مع إنشاء مكتب المفوض السامي لشؤون اللاّجئين (المفوضية) وتبني اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاّجئين قد وفرا معا ولأول مرة إطارا قانونيا يهدف إلى حماية اللاّجئين وفقا لمعايير دولية.

وقد سبقت الشّريعة الإسلامية كافة القوانين والمواثيق الدولية بأكثر من أربعة عشر قرنا في مجال حماية اللاّجئين إلى غاية إبلاغهم مأمنهم، وأساس ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنَ اَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ [1]، ولم تفرق الشّريعة الإسلامية بين المؤمن والمشرك في ضرورة

الحماية حتى يبلغ مأمنه بالرّجوع إلى بلده أو الاستقرار في بلد الملجأ.

وتأتي هذه الدراسة لعقد المقارنة بين مفهوم اللّجوء أسبابه وشروطه في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي المعاصر، لإبراز أسبقية الشّريعة في البحث عن الحلول لهذه الظاهرة من جهة ولتساهم في تقديم الرّؤى الشرعية للظاهرة التي غالبا ما تأتينا الحلول فيها من خارج إطار الفقه الإسلامي.

المبحث الأول: مفهوم اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي المعاصر

المطلب الأول: مفهوم اللجوء في الفقه الإسلامي

الفرع الأول: معنى اللجوء في اللغة:

يقال لجأ إلى الشيء والمكان لجْئًا ولجوءًا: لاذ إليه واعتصم به، ويقال لجأ إلى فلان: أي استند إليه واعتضد به، ولجأ عنه: إذا عدل عنه إلى غيره. وألجأ أمره إلى الله أي أسنده.

واللاّجئ من لاذ بغير وطنه فرارا من اضطهاد أو حرب أو مجاعة.

والملجأ: المعقل والملاذ[2]، والتلجئة الإكراه[3].

ومن معاني الملجأ أيضا: ما يعتصم به من الخطر، كالحصن والجبل والمغارة[4]، فقد قال تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿57﴾﴾[5].

ويهدف منح الملجأ إلى توفير الأمن والأمان للاجئ، ويبدو ذلك واضحاً من بيعة العقبة الثانية، إذ لمّا قبل أهل يثرب هجرة الرسول إليهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **((أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم))**[6].وقد كان العرب ومن بعدهم المسلمون في هذا المجال سباقين، فقد قال عبد الملك بن مروان لجعيل بن علقمة: ما مبلغ حفظكم؟ قال: يدفع الرجل منّا عمّن استجار به من غير قومه كدفاعه عن نفسه، قال عبد الملك: مثلك من يصف قومه[7].

أيضا استخدم لفظ الاستجارة للتعبير عن حق اللّجوء فقد أعطى القرآن الإنسان حق الاستجارة من الدولة التي لجأ إليها، إذ قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾[8].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي لكلمة اللجوء: مصطلح اللّجوء لم يرد ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لذلك لم يرد ذكره في تعاريف الفقهاء القدامى، ولكنهم عرفوا العبارات المماثلة له، التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، وهذا ما يستوجب التعرض لها، قبل أن نصل إلى تعريف اللجوء الذي وضعه الفقهاء المتأخرون بعد شيوع هذا المصطلح، وهذا لإحلال المعنى الاصطلاحي الوضعي لحق اللجوء محل المعاني الأصيلة المستفادة من مبادئ الشريعة الإسلامية:

1 - الاستجارة: وهي طلب الأمن لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [9]، والمجير هو الذي يحميك ويمنعك، فيقال استجاره من فلان أي أجاره منه.

2 – الهجرة: عرفها الإمام ابن العربي[10] بأنها: الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام لمن خاف على نفسه، وهو ما ذهب إليه ابن قدامة المقدسي في تعريفه[11]، وتعرف الهجرة أيضا بأنها: الخروج من أرض إلى أرض أخرى، كهجرة الصحابة الكرام إلى الحبشة في الهجرة الأولى وهجرتهم إلى المدينة المنورة في الهجرة الثانية، بعدما تعرضوا للتّنكيل والاضطهاد من طرف المشركين في مكة المكرمة، فأنزل الله في شأنهم قرآنا يتلى وذلك في قوله عز وجل: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [12].

وتحتفل الجزائر في كل سنة باليوم الوطني للهجرة الذي يصادف 17 أكتوبر من كل عام، والمقصود به هو هجرة الجزائريين الخارجية خلال فترة الاحتلال للبحث عن الأمان وطلب العيش، فقصدت قوافل المهاجرين منطقة شمال المتوسط وتحديدا فرنسا، أو بمنطقة الشرق الأدنى، وكان السبب وراء ذلك تردي الوضعية الاقتصادية للعائلات الجزائرية الناتجة عن السياسة التعسفية في حق الأهالي والاستحواذ على الأراضي الزراعية والملكيات، غير أن المهاجرين الجزائريين لم يكن شغلهم الشاغل لقمة العيش بل ظلت فكرة مبارحة الوطن نتيجة الاجتياح والظلم هو شغله الشاغل وبقوا موصولين

بقضية وطنهم وهي مساعدته من أجل التحرر، وقد التفّ المهاجرون حول دعوة فيدرالية جبهة التحرير الوطني للقيام بمظاهرات سلمية ضد سياسة موريس بابون العنصرية والتعبير عن تحدي فرنسا في عقر دارها بداية من تاريخ 17 أكتوبر 1961،13 وكانت تكلفة هذه المظاهرات غالية إذ راح ضحيتها أكثر من 300 قتيل، و7000 جريح، و800 شخص تم رميه في نهر السين و35 ألف سجين... الخ[14].

3 - **المستأمن:** وهو طالب الأمن المحتمي ببيت الله الحرام، وقد منحه الله تعالى الحصانة والأمن ومصداق ذلك قول الله تعال: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾[15]، ووجه الدلالة أن من دخل بيت الله الحرام لاجئا إليه فهو آمن.

وعرفه ابن القيم بأنه "الذي يقود بلاد الإسلام من غير استيطان لها"[16].

وعرفه ابن عابدين بأنه: **"من يدخل دار غيره بأمان لمدة محددة، سواء كان مسلما أم حربيا"**[17]. وقال ابن عرفة بأن الأمان هو: رفع استباحة دم الحربي عرضه وماله، حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما[18]. وتصدق ذلك السنة النبوية المطهّرة حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتح مكة: **(من دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل بين أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن)**[19].

4 – **ابن السبيل:** وهو الذي جاوز بلدا إلى آخر، وانقطعت به السبل فلم يجد ما يتبلغ به، فله حق الصدقات[20] والأمان.

5 - تعريف الفقهاء المحدثين لمصطلح اللجوء:

عرفه العلامة محمد رشيد رضا بأنه: «الانتقال من المكان الذي يظلم فيه الشخص أو يفتن فيه عن دينه، أو يكون ممنوعا من إقامة حق دينه كما يعتقد، ولا يستطيع دفع الظلم عن نفسه إلى حيث يكون حرا في تصرفه وإقامة دينه»[21].

وعرف الشيخ محمد الغزالي اللّجوء السياسي بأنه: "هجرة أي إنسان وقع

عليه ضيم في بلد ولم يستطع دفعه إلى بلد آخر، يجد فيه حريته وكرامته"[22].

كما عرف الدكتور محمد الزحيلي اللجوء السياسي بأنه: "حق الانتقال إلى بلد لا يحمل جنسيته، و ذلك لأهداف سياسية ينادي بها ويضطهد من أجلها أو يلاقي العنت و المشقة و المضايقة بسببها"[23].

وعرف الأستاذ محمد لئيق خان اللجوء بأنه: "كل شخص هجر موطنه الأصلي، أوموطن إقامته المعتادة، أوأجبر على ترك بلده للاضطهاد الحال أو على وشك الوقوع لأسباب يرفضها الإسلام، مع عدم قدرته على الدفع أوعدم إمكان تداركه باللجوء لرجال السلطة العامة، مستجيرا إلى إحدى أماكن اللجوء، أو التجنب من رق الحربيين، أو الابتعاد عن البغي أو انفلات الحربي من عقوبة الجرائم باعتناق الإسلام، أو الممارسة بحق من الحقوق الشرعية أو القيام بإحدى الواجبات الشرعية أو لا يقدر أو لا يرغب في العودة إلى البلد أوهوراغب في الهجرة عاجزا عنها"[24].

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن الفقهاء اختلفوا في إلحاق مفهوم اللجوء بأحد المصطلحات السابق ذكرها، فذهب فريق من الفقهاء إلى اعتبار اللجوء مقابلا للهجرة، ورُد على هذا القول بأن حقيقة اللّجوء ليست قاصرة على الهجرة، وإنما الهجرة لازم من لوازم اللّجوء، ومظهر من مظاهره.

وذهب آخرون إلى أن اللّجوء مقابل لعقد الأمان في الاصطلاح الفقهي[25]

المطلب الثاني: مفهوم اللجوء في القانون الدولي

اللّجوء في القانون الدولي هو هروب الضحايا من الأخطار المحدقة بهم، بسبب النزاعات المسلّحة، إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية[26]، ولتحديد معنى اللاّجئ لابد من الرّجوع إلى الوثائق والقوانين الدولية التي نصت على ذلك، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاّجئين لسنة 1951، بجنيف والبروتوكول المكمل لها بنيويورك 1967، وغيرهما من الاتفاقيات التي تعتبر مراجع في تحديد معنى اللجوء وحقوق اللاجئين.

الفرع الأول: تعريف اللجوء في ضوء القانون الدولي للاجئين

تعريف اللاجئ في اتفاقية عام

1951، المادة (01/1/الفقرة 02)، وبروتوكول1967: هو «كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 01 جانفي 1951م، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد. أو كل شخص لا يملك جنسيته، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد»[27].

لم تقدم اتفاقية جنيف تعريفا عاما للاّجئ ولكنها قيدته بقيد زمني وآخر جغرافي، أما القيد الزمني فهو لا يخدم إلا الأشخاص الأوروبيين الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث الحرب العالمية الثانية، أما القيد الزمني فهو يعني أن اللاّجئين بعد تاريخ 01 جانفي 1951 ، لا تشملهم الاتفاقية[28].

ونظرا لاستمرار الحراك الدولي الذي أفرز مجموعات أخرى من اللاجئين الذين هم في أمس الحاجة إلى التمتع بالحماية خلال الفترة التي أعقبت التاريخ المحدد في الاتفاقية، خاصة خارج القارة الأوروبية، فقد توصلت الأمم المتحدة إلى إقرار بروتوكول يتعلق بمركز اللاّجئين، وذلك في 16 /12 /1966، وكان الانضمام إليها ابتداء من تاريخ 30 /01 /2017، وإن كانت الدولة ليست طرفا في اتفاقية 1951، وانضمت جمهورية مصر العربية إليها عام 1981، كما انضمت في نفس الوقت إلى بروتوكول 1967م.

وبموجب ذلك فقد اعتبرت المادة (01 الفقرة 02)، أن أي شخص يدخل ضمن تعريف اللاّجئ، في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاّجئين لسنة 1951م، بعد حذف عبارتي نتيجة أحداث وقعت قبل أول جانفي 1951م، ونتيجة مثل هذه الأحداث، وبذلك تم إلغاء القيدين الزمني والجغرافي، سواء كانت هذه الأحداث وقعت قبل أو بعد 1951، ووقعت في أي مكان من العالم[29].

الفرع الثاني: تعريف اللجوء في ضوء الاتفاقيات الإقليمية

1 - اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية-الاتحاد الإفريقي حاليا- 1969:

في الفقرة الأولى من المادة الأولى ذكرت تعريفا مطابقا للتعريف الوارد في بروتوكول 1967 السابق ذكره، وفي الفقرة الثانية أضافت إلى اللاّجئين الواردين في الفقرة الأولى طوائف أخرى من الأشخاص، وهي: «...كل شخص – بسبب، احتلال، سيطرة أجنبية أو أحداث تخل بصورة خطيرة بالنظام العام، في دولة أصله أو جنسيته،- سواء في جزء منها أو كلها- اضطر إلى مغادرة مكان إقامته المعتاد من أجل طلب الملجأ في مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته[30].

وقد استحسن فقهاء القانون الدولي التوسع في لفظ اللاجئ الذي جاءت به هذه الاتفاقية، مما يعزز حقوقهم ويوسع المفهوم الاصطلاحي[31].

2- مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية لعام 1994م:

رغم أن الاتفاقية لم توضع بعد موضع التنفيذ لعدم المصادقة عليها من طرف ثلثي أعضاء جامعة الدول العربية، كما تنص على ذلك المادة (17) من الاتفاقية، إلا أنني ارتأيت ذكره للإضافة التي يتوفر عليها التعريف على ما ذكرته اتفاقية الاتحاد الإفريقي، حيث تنص المادة (01/الفقرة02) على إضافة عنصر جديد وهو «الكوارث الطبيعية» حيث اعتبرت هذا العنصر الأخير سببا مشروعا لطلب اللجوء، حيث جاء في التعريف أن: «كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، أو خارج مقر إقامته المعتادة في حالة كونه عديم الجنسية، ويخشى العودة بسبب العدوان المسلح على ذلك البلد أو لاحتلاله، أو السيطرة الأجنبية عليه، أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلد أو جزء منه"[32].

المطلب الثالث: المقارنة بين مفهوم اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي

بعد استعراض التعاريف الخاصة باللّجوء واللاّجئين في الشّريعة الإسلامية والقانون الدولي، يحسن القيام بمقارنة لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

أولا أوجه الاتفاق: يتفقان في دعوتهما كل دول العالم إلى التحلي بالقيم الإنسانية والوقوف إلى جانب المستضعف وحمايته؛ يتفقان في:

- رفض كل أنواع التهديد مهما كان نوعه ومهما كان الشخص الواقع تحت طائلة الخوف والتهديد، ديني عرقي سياسي، داخل بلد الأصل أو خارجه.

- عدم قدرة اللاجئ على العودة إلى دولته الأصلية، أو دولة إقامته المعتادة.

- لا فرق بين كون اللاّجئ مسلما أو غير مسلم.

- عدم رغبة اللاجئ في الخضوع لحكومة بلده لسبب من الأسباب التي تضطره لعدم البقاء في البلد الأصلي.

أوجه الاختلاف:

- اللّجوء في نظر الشريعة الإسلامية أوسع وأرحب لأمن ألحق اللجوء بالهجرة في الشريعة الإسلامية لا يرى معنى لقيد الخوف أو الاضطهاد بل يمكن للشخص أن يهاجر إلى بلد آخر بمحض الإرادة وبلا خوف أو اضطهاد.

- اللجوء في الشريعة الإسلامية قد يكون لسبب ديني بمعنى أنه يهاجر للمحافظة على دينه أو إلى حيث يستطيع أن يمارس عقيدته بالشكل الذي يعتقده وهذا ما تخلو منه نصوص الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ولعل منظمة المؤتمر الإسلامي مدعوة بإلحاح لإنتاج تعريف يشتمل على المعاني التي نصت عليها الشريعة الإسلامية ولم يرد ذكرها في القوانين والاتفاقيات الدولية.

- القانون الدولي لا يلزم دول الملجأ على منح صفة اللاّجئ للشخص الذي لجأ إليها، وتركت ذلك لتقدير كل دولة على انفراد، بينما المستأمن في الشريعة الإسلامية يلزم الحاكم بحمايته ومنحه الأمان حتى يعود إلى بلده، وهذا ما يؤكد رجاحة رأي الشريعة الإسلامية حيث أنها تقدس النفس البشرية ولا تريد أن تتركها محلا للتهاون والإهمال.

المبحث الثاني: أسباب اللجوء

المطلب الأول: أسباب اللجوء في الفقه الإسلامي

إن الانتقال من بلد إلى آخر تحت صفة اللّجوء لابد أن تكون وراءه جملة من الأسباب السياسية والاجتماعية والدينية والطبيعية، وسوف نتناول هذه الأسباب من وجهة نظر الشريعة الإسلامية ثم من وجهة نظر القانون الدولي ثم نعقد مقارنة بينهما.

السبب عند الأصوليين هو: كل أمر جعل الشّارع وجودَه علامة على وجود الحكم، أو انتفاءَه علامة على انتفائه[33].

وبناء على هذه القاعدة جعلت الشريعة الإسلامية وجود الاضطهاد والرغبة المشروعة، وعدم الرغبة في الخضوع للسلطة أو عدم القدرة على ممارسة الدين بالشكل الذي يعتقده الشخص لازما لوجود مقتضى اللجوء، وفيما يأتي عرض للأسباب:

1 - الاضطهاد: اعتبرت الشريعة الإسلامية الاضطهاد ومصادرة الحريات، سببا لقيام صفة اللجوء للأشخاص الراغبين في الانتقال من بلدهم الأصلي إلى البلد الذي يمنحهم الحماية والكرامة، وذلك في عدد من آيات القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ﴾[34]، وقوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ﴾[35]، وما إلى ذلك من الآيات التي دلت على خروج موسى عليه السلام هروبا من بطش قومه، وخروج أهل الكهف، وخروج إبراهيم عليه السلام فرارا من بطش الملك، وهجرة الصحابة الأولى ثم الثانية بسبب اضطهاد قريش لهم، وحينما قامت الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة وعاش الناس في ظلالها الوارفة بلا خوف ولا اضطهاد، قال عليه الصلاة والسلام لا هجرة بعد الفتح، ويستشف من هذا الحديث أن انتفاء الاضطهاد يستلزم انتفاء اللجوء(36)(37).

2 - عدم إمكانية تمتع اللاجئ بحماية دولته: وهذا ما يتضمنه مفهوم الاستجارة أو الإجارة التي سبق بسط الكلام فيها، ومما يدل على اعتبار ذلك في الفقه الإسلامي ما قاله الإمام بن عبد السلام: «إذا هرب من الإمام من تحتم قتله فأمر الإمام من يلحقه لقتله، فاستغاث بنا لنمنعه من قتله، فإغاثته واجبة علينا، إذ لم نعلم بالواقعة...»[38].

3 – الوباء والكوارث الطبيعية: رخصت الشريعة الإسلامية الخروج من الأرض التي بها وباء أو تعرضت للكوارث الطبيعية بحيث لا يمكن استمرار العيش فيها[39].

4 - الجرائم ذات الطابع السياسي: ويحصل ذلك عندما يتعرض الأشخاص إلى جرائم فعلية ولا يستطيعون العيش في ذلك البلد من جرّاء تلك الجرائم،

فيحصل هؤلاء الأشخاص على صفة اللاّجئ في البلاد التي ينتقلون إليها، ودليل مشروعية هذا النوع من اللّجوء ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **" هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال الله ورسوله أعلم، قال: لا يجهز جريحها، ولا يقتل أسيرها، ولا يطلب هاربها، ولا يقسم فيؤها»**[40].

ووجه الدلالة أن الهارب أو المدبر لا يطارد ولا يطلب، لأن محاولة الحصول على اللجوء السياسي دليل على ترك الباغي منابر السلطة السياسية واستسلامه وعدم رغبته في مواصلة المواجهة، لأن علة قتالهم هو درء الفتنة وبهروبهم تنتفي العلة فينتفي الحكم، وقد نص الإمام الشافعي في كتابه الأم بأن: "الباغي ليس حلال الدم، ويحقن دمه بمجرد تركه القتال في المعركة"[41][42].

5 - الحروب : تؤدي الحروب بين الدول إلى أن يترك عدد من البشر بلدانهم طالبين الملاذ الآمن في بلدان أخرى.

6 - النزاعات المسلحة والحروب الأهلية: تحدث أحيانا نزاعات مسلّحة أو حروب أهلية داخل البلد الواحد، مما يؤثر على الاستقرار والأمن، فيؤدي إلى هجرة عدد من مواطني ذلك البلد إلى بلدان أخرى طلبا للجوء والحماية.

8 - الوضع الاقتصادي: يعتبر الوضع الاقتصادي المتدهور لأي بلد سببا مباشرا لهجرة عدد من المواطنين بحثا عن بلد يستطيعون أن يحسنوا فيه وضعهم الاقتصادي نظرا للفرص الموجودة خاصة في البلدان الغنية[43].

المطلب الثاني: أسباب اللجوء في القانون الدولي

1 - الاضطهاد: يعتبر الاضطهاد من أكبر الأسباب التي تدفع الناس إلى ترك بلدانهم والانتقال إلى بلدان أخرى طلبا للّجوء، للتخلص من المعاناة التي يتلقونها في بلدانهم الأصيلة، ورغم أن تحديد معنى الاضطهاد يعد من أصعب المفاهيم تحديدا وتعريفا ولكن سوف نذكر التعاريف من مصادر الفقه القانوني الذي تتنازعه مدرستان:

المدرسة الحرة: ويرى أنصار هذه المدرسة يرعف ورمنت wermant بأنه: "الإجراءات الصارمة، والعقوبات ذات الطبيعة الاستبدادية، التي لا تتفق مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

ولا شك أن الظروف الاستثنائية تشمل حالات التهديد لحرية الشخص، لأن حرية الشخص هي جزء من حقه في الحياة، الذي هو من حقوق الإنسان[44].

يتضح من خلال التعاريف المذكورة أن المدرسة الحرة تتوسع في المفهوم ليشمل كل الجوانب البدنية والمعنوية والنفسية والأدبية.

المدرسة المقيدة:

هناك بعض الكتاب مثل زنك zink من يقصرون معنى الاضطهاد على القتل وسلب الحرية بشرط أن لا يكون لمدة قصيرة جدا، ولا يعتبرون الاعتداء على سلامة الجسم اضطهادا ما لم يكن بصورة قد تفضي إلى الموت، أو ينطوي على سلب الحرية[45].

2 - الرأي السياسي: وذلك باعتناق آراء سياسية مخالفة للآراء المكرّسة لدى النظام السياسي[46] للدولة الأصيلة، فيخشى على نفسه من الاضطهاد والملاحقات المتكررة، في هذه الحالة يستحق الشخص وصف اللاجئ لكن بالقيود المذكورة في عنصر الاضطهاد المبيّن أعلاه.

3 - الجرائم ذات الطابع السياسي: تعد الجرائم ذات الطابع السياسي إحدى الأسباب التي يستحق بها الشخص حق اللّجوء، غير أن الدول تتحفظ قبل منحها اللّجوء لأي شخص حتى تتأكد من أنها لن تمنح الملجأ إلى أحد مرتكبي الجرائم العادية، وذلك إما لأنها ملزمة بموجب نصّ اتفاقي بتسليم أصحاب الجرائم العادية لعدم الإفلات من العدالة أو أنها لا تريد أن تأوي المجرمين الذين يهددون نظامها العام، ونظرا لصعوبة تعريف هذا المفهوم باعتبار نسبيته فسوف أستعرض المعايير المستخدمة في تعريف الجرائم السياسية.

غير أنه يجب التنبيه إلى أن الجرائم الخطيرة جدا لا تعد من الجرائم السياسية ولا يستفيد الشخص من جرّائها من حق الملجأ، ومن هذه الجرائم[47]:

- جرائم الإرهاب

- الجرائم المخلة بالسلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

4 - الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة : بعض الأقليات التي تنتمي إلى فئات اجتماعية معينة تتعرض للتضييق

والاضطهاد نتيجة عدم الثقة في ولاء هذه الفئة للدولة التي يعيشون فيها.

المطلب الثالث: المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي.

تعدد أسباب اللّجوء في الشّريعة الإسلامية والقانون الدولي وتشابههما إلى حد ما.

- اشتراط الشّريعة والقانون على أن يكون الاضطهاد جسيما وخطيرا.

- الرغبة في عدم الخضوع للحكومة يتفقان في جواز اللّجوء إذا كانت الحكومة غير شرعية أو أنها معادية له، مع اختلاف بينهما في مفهوم المشروعية.

- ومن خلال ما سبق يتضح أن اللّجوء في الفقه الإسلامي أرحب منه بكثير في القانون الدولي، بحيث أن الفقه الإسلامي أوجب منح غير المسلمين حق اللّجوء بمجرد طلبه، بغض النظر عن السبب الذي حمله على ذلك، وإن كانت الدراسة قد عالجت الأسباب من الناحية الشرعية فهي من باب التدليل على مشروعية هذه الأسباب، لأن الفقه الإسلامي ينظر إلى مشروعية السبب لا إلى تقييد الأسباب، أما الاتفاقية الدولية للاجئين فهي تقصر منح صفة اللاجئ فقط للأشخاص الذين يستطيعون إثبات خوفهم من الاضطهاد «لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو انتمائهم لجماعة اجتماعية معينة أو تبنّيهم رأيا سياسيا معينا»[48].

كما لم يمنع الفقه الإسلامي لجوء المسلم على البلاد غير المسلمة عند الحاجة والضّرورة، وقد نص على ذلك ابن حزم بقوله: " وأما من فرّ إلى أرض الحرب لظلم خافه، ولم يحارب المسلمين ولا أعانهم عليهم، ولم يجد في المسلمين من يجيره، فهذا لاشيء عليه لأنه مكره"[49].

المبحث الخامس: شروط اللجوء: المطلب الأول: شروط اللجوء في الفقه الإسلامي

وبما أن الشرط يقاسم السبب في أجزاء حقيقته وهو مما قد يولّد لبسا بينهما فإنه يحسن ذكر الفرق بينهما أولا دفعا لأي التباس،

الفرع الأول: الفرق بين الشرط والسبب

فالشرط: هو ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود ولا

عدم لذاته[50] والسبب: هو ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم لذاته.

أولا: وجه الاتفاق:

«ما يلزم من عدمه العدم»: يتفقان في أن كلا منها يلزم من عدم وجود الحكم

المثال التطبيقي: عدم زوال الشمس، (سبب وشرط في نفس الوقت)، عدم وجوب الصلاة، (عدم المسبب أو عدم المشروط).

ثانيا وجه الاختلاف: «السبب يلزم من وجوده وجود، والشرط لا يلزم من وجوده وجود».

المثال التطبيقي: زوال الشمس (سبب لوجوب الصلاة وليس شرطا لها)

وحولان الحول في الزكاة شرط في وجوب الزكاة وليس سببا لها لأنه لا يلزم من وجوده وجود الحكم؛ وينبني على هذا أن وجود الشخص خارج بلده الأصلي شرط في وجوب الحصول على صفة اللجوء وليس سببا؛ والحاصل أن السّبب والشّرط يلزم من عدمهما العدم. ولكنّ السّبب يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من وجود الشّرط الوجود، فيلزم من زوال الشمس دخول وقت الصلاة ، ويلزم من عدم زوال الشمس،عدم دخول وقت صلاة الظهر . أما الشرط فلا يلزم من وجوده الوجود، فقد يتوضأ الإنسان ولا يصلي، ولكن يلزم من عدمه العدم، فإذا عدم الوضوء عدمت الصلاة. فالسبب الشرعي يؤثر في الفعل في حال وجوده وفي حال عدمه. أما الشرط الشرعي، فيؤثر في الفعل فقط في حال عدمه، والشرط يكمل السبب ويحقق أثره المترتب عليه فعقد البيع سبب لانتقال الملكية إذا توافرت شروطه[51].

وعلى الرغم من قيام الأسباب المذكورة سابقا للجوء إلا أن الحكم في الشريعة الإسلامية يتطلب شروطا لقيامه وهو ما سنتناوله في هذا المبحث

الفرع الثاني: الشروط

الشرط الأول: إباحة اللجوء[52]

ومقتضى هذا الشرط أنه يجب أن يكون اللجوء مباحا من الناحية الشرعية ولا يخالف القواعد والأحكام الواردة في الاتفاقيات الخاصة بوضع اللاّجئين وكانت هذه الأحكام الاتفاقيات تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ودليل ذلك فعله صلى الله عليه وسلم في صلح

الحديبية بينه وبين قريش، وقد تضمنت المعاهدة شرطا ينص على أنه من أتى من قريش من غير إذن وليه -أي هاربا منهم- رُد عليهم، ومن جاء قريشا ممن مع محمد –أي هاربا منه- لم يُرد عليه[53]. وقد أقر صلوات الله وسلامه عليه هذه المعاهدة، على الرغم من أن ظاهره لم يفقهه الكثير من الصحابة، حتى فتح الله على المسلمين.

الشرط الثاني: انتفاء الضرر

لا شك أن من القواعد المقررة في الفقه الإسلامي أن الحكم يثبت بتوفر الأسباب وانتفاء الموانع، وإحداث الضرر من طرف شخص في البلد الذي يأوي إليه من موانع حصوله على واجب الحماية وصفة اللجوء، وفي ذلك يقول الإمام أبو حنيفة أن عهد الذمة ينتقض إذا فعل الذمي ما فيه ضرر على المسلمين، مثل أن يأوي جاسوسا للكفار[54].

الشرط الثالث: قيام سبب من أسباب اللجوء:

وقد سبق بسط القول بأن السبب هو ما يلزم من وجوده وجود الحكم، فإذا أثبت اللاجئ أي سبب من الأسباب التي تمنعه من استمرار إقامته في بلده الأصلي، وليس شرطا أن يكون السبب الوحيد هو الخوف من الاضطهاد كما نصت على ذلك اتفاقية 1951، بل قد يظهر أي سبب آخر مثل الرغبة في اللّجوء من أجل اعتناق الإسلام[55]، أو تطبيق قناعاته الدينية بالشكل الذي يعتقده.

الشرط الرابع: عدم اتخاذ اللجوء ذريعة للفرار من العقوبة في الجرائم العادية.

لأن ذلك يكون من باب حماية المجرمين والإعانة على الظلم، وقد روي عن واثلة بنت الأسقع أنها سمعت أباها يقول: "قلت يا رسول الله ما المعصية؟ قال: **"أن تعين قومك على الظلم"**[56].

وقد أشار ابن تيمية إلى هذا المعنى بقوله: "والواجب على من استجار به مستجير إن كان مظلوما أن ينصره، ولا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه، فطالما اشتكى الرجل وهو ظالم، بل يكشف خبره من خصمه وغيره"[57].

الشرط الخامس: عدم تمتع اللاجئ بالحماية في دولته

إن عدم تمتع اللاجئ بالحماية في بلده يعد شرطا من شروط اللجوء وهو ما

يستفاد من الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[58]، ووجه الدلالة أن من جاء مستجيرا فهو فار من دولته التي تظطهده أو لا توفر له حق الحماية، وعلى الدولة أن تستجيره إذا توفرت بقية الشروط وانتفت الموانع.

المطلب الثاني: شروط اللجوء في القانون الدولي:

الفرع الأول: مستند الشروط: استنادا إلى المادة الأولى من اتفاقية 195، وبروتوكول 1967، يتبين أن الشخص حتى يستحق صفة اللاجئ ويحصل على حق الحماية من منظور القانون الدولي لابد من توافر الشروط الآتية:

الفرع الثاني: الشروط:

الشرط الأول: وجود الشخص خارج بلده الأصلي، أو خارج إقليم دولة إقامته المعتادة إذا كان من عديمي الجنسية.

الشرط الثاني: الخوف من الاضطهاد

وقد حددت الاتفاقية الدولية التي عنيت بشؤون اللاّجئين على سبيل الحصر الأسباب المُبرّرة للخوف من الاضطهاد وهي العرق أو الدين أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الآراء السياسية.

الشرط الثالث: عدم الحماية من طرف دولته:

كأن يكون الشخص غير مرغوب فيه من طرف دولته، أو الدولة التي يقيم فيها إذا كان ليس من حاملي جنسيتها، أو أن لا يكون هو راغبا في الحماية من الدولة، مع قيام خوفه من أي اضطهاد قد يلحقه من جراء ذلك، ففي هذه الحالة يمكنه طلب اللجوء والاستفادة من وصف اللاجئ.

الشرط الرابع: عدم ارتكاب الجرائم التي تدعو إلى سلبه صفة اللاجئ حيث جاء في المادة الأولى من اتفاقية 1951 بأنه لا يجوز الاحتجاج بحق اللجوء لكل من ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة من جرائم الحرب، أو ضد الإنسانية، أو ارتكاب جريمة منافية لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة[59].

المطلب الثالث: المقارنة بين شروط اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي

الفرع الأول: أوجه الاختلاف

تختلف الشريعة الإسلامية عن القانون الدولي في مقتضى شرط التواجد خارج البلد الأصلي، أو خارج بلد الإقامة المعتادة: فنجد أن القانون الدولي قد جعل التواجد خارج إقليم الدولة التي فر منها شرطا أساسيا لقيام صفة اللجوء في حقه، ومما نلاحظه أيضا وهو من أكبر المآخذ على الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لسنة 1951، أنها قصرت الاستفادة من الضمانات[60] التي تنص عليها المادة 31، على اللاجئين الموجودين بصفة قانونية، ومفاده أن من فر إلى دولة بطريقة غير شرعية أو قانونية فإنه لا يستفيد منها- أما نظرة الشريعة الإسلامية في هذا الباب فإنها أعم وأشمل حيث قررت وجوب إغاثة الملهوف بصرف النظر عن المكان أو الدولة التي يوجد فيها ويستفيد من كل الضمانات بصرف النظر عن الطريقة التي دخل بها إلى الدولة التي طلب منها حمايته، حيث أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ الاستنقاذ[61] الذي بمقتضاه تمنح الدولة حق اللجوء للشخص وإن كان موجودا في دولته الأصلية[62].

الفرع الثاني: أوجه الاتفاق:

تتفق الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي في ضرورة حماية الشخص الذي لا يستطيع أن يجد الحماية في دولته، غير أن الشريعة الإسلامية كانت السباقة إلى إقرار هذا الحق فقد قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾[63]، ومعنى الآية: مالكم لا تقاتلون في سبيل الله وفي سبيل المستضعفين لاستنقاذهم[64]، فلا عذر للمسلمين في ترك القتال لإجارة المستضعفين من الرجال والنساء والولدان بعدما بلغ حالهم ما بلغ وعجزوا عن الفرار بأنفسهم[65].

كما سبقت الشريعة الإسلامية القانون الدولي في إقرارها لمنح حق اللجوء للشخص الذي يخاف من الاضطهاد من غير تفرقة بين الجنس أو اللون أو العرق.

الهوامش:

(1) سورة التوبة من الآية 6

(2) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، ص 815، 2004، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية.

(3) الفيروز آبادي، القاموس المحيط،، ص 52، 1998، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة.

(4) د. أحمد أبو الوفا، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين دراسة مقارنة، ص 22، 2009 الطبعة الأولى .

(5) سورة التوبة، آية 57

(6) أبو الحسن الهيمي، مجمع الزوائد ومنبع الفائد، ص 45ج6.

(7) أحمد أبو الوفا المرجع الأسبق، ص 25

(8) سورة التوبة الآية (6)

(9)سورة التوبة الآية (6)

(10) نيل الأوطار للشوكاني ج8، ص127

(11) المغني لابن قدامة المقدسي، الطبعة الثالثة،1367هـ، ج8، ص456

(12)سورة الحشر الآية -9

(13) د. أحمد مريوش، مساهمة المهاجرين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وأثرها على ثورة التحرير، مجلة المصادر العدد 21.ص 263،264،273.

(14) سورة البقرة الآية 125

(15) سورة البقرة الآية 125

(16) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، تحقيق الدكتور صبحي صالح، ج2، ص276

(17) حاشية ابن عابدين، الجزء الرابع، ص 166

(18) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد عرفة الدسوقي المالكي، طبعة المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة سنة1373هـ، ض125.

(19) رواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، رقم الحدث (1780)

(20) عبد الله بن محمد بن سليمان، أحكام لاجئ الحرب في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، ص 12،13.

(21) العلامة محمد رشيد رضا، تفسير المنار، الطبعة سنة 1325هـ، ج5، ص261، 361.

(22) محمد الغزالي، حقوق الإنسان، ص 160.

(23) عبد الله بن محمد بن سليمان، أحكام لاجئ الحرب في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، ص 14،15

(24) محمد لئيق الله خان، حق اللجوء السياسي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر 1407هـ/1987، ص180.

(25) عبد الله بن محمد بن سليمان، أحكام لاجئ الحرب في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، ص 14،15

(26) عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى 2005، ص 360.

(27) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967، ترجمة المكتب الإقليمي للمفوضية، مصر، القاهرة، بدون سنة طبع، ص02.

(28) خضراوي عقبة، منير بسكري، المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، الطبعة الأولى 2015، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ص38.

(29) برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية، طبعة 2008، ص 109،110

(30) المرجع نفسه، ص113

(31) فوزي أوصديق، حقوق والتزامات اللاجئين، مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، 2015، ص22.

(32) خضراوي عقبة، منير بسكري، مرجع سابق ص48.

(33) منهاج الوصول لعم الأصول للبيضاوي، ص 50

(34) سورة النحل الآية (41)

(35) سورة النحل الآية (110)

(36) أخرجه البخاري، ج 5، ص60

(37) محمد لئيق الله خان، مرجع سابق، ص 212

(38) الإمام ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصانع الأنام، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية،، القاهرة 1411ه/1991، ج2ص95

(39) سعيد الأبطح، اللاجئون في المفهوم الإسلامي، مؤسسة، ا لدراسات الفلسطينية، بيروت الطبعة الأولى 1996، ص 29.

(40) رواه الحاكم والبزاروصححه.

(41) الأ م للإمام الشافعي، الجزء 4، ص 226

(42) محمد لئيق الله خان، مرجع سابق، ص 253

(43) سامي عباس، مقال، اللاجئ إنسان قبل كل شيئ، الموقع الإلكتروني https://www.dhiqar.net

(44) الدكتور حمدي السيد، الملجأ، مرجع سابق، ص 610.

(45) الدكتور حمدي السيد، الملجأ، مرجع سابق، ص 610.

(46) صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، المجلد10،العدد1، ص 12

(47) المرجع نفسه، ص 391.

(48) جيمس هاثاواي أستاذ ومدير برنامج القانون الدولي للاّجئين، بجامعة ميتشيغن، مقال، الأسباب المبررة في القانون الدولي للاجئين، ص 01

(49) ابن حزم، الحلى، ج11، ص200

(50) الدردير الشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك. دار الفكر للطباعة بيروت 2/131

البحر المحيط، للزركشي وزارة الأوقاف الكويتية ط2/1992.1/309.

(51) وهبة الزحيلي الوجيز في أصول الفقه دار الفكر الطبعة التاسعة عشرة 2015 ص137.

(52) عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي، حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص 41

(53) صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، دار الوفاء، الطبعة21، سنة 2010، ص 298.

(54) ابن جماعة تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة، الدوحة، 1988، ص 262.

(55) أحمد أبو الوفا، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 43

(56) أخرجه أبو داوود في السنن،

(57) ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الكتاب العربي، ص 112.

(58) سورة التوبة الآية رقم (06)

(59) برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي، مرجع سابق ص، 39.

(60) وتتمثل هذه الضمانات في: الضمان الأول: عدم حرية الدولة في إبعاد اللاجئ إذا كانت له أسباب مبررة، الضمان الثاني: ضرورة إصدار قرار الإبعاد والطعن فيه، الضمان الثالث: عدم تطبيق قرار الإبعاد إلا بعد منحه مهلة كافية للبحث عن دولة تأويه، وكل هذه الضمانات واردة تحت مبدأ تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد الأجانب، وهو مناف لروح المادة 31 ومناقض أصلا للمادة الأخيرة من الاتفاقية. انظر: برهان أمر الله حق اللجوء السياسي، مرجع سابق، ص 271-266.

(61) مبدأ الاستنقاذ: عرف الإمام الطبري الاستنقاذ بأنه نصرة المستضعفين ضد ظالمهم، انظر جامع البيان في تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة بيروت، ج5، ص107. وعرفه الدكتور محمد صديق الأفغاني، بأنه حض على تخليص المستضعفين والمظلومين من أيدي الذين يقومون بتعذيبهم، أو يفتنوهم عن دينهم، أو يسلبون حرياتهم بسبب آرائهم السياسية. انظر: نظرية الاستنقاذ، محمد الصديق الأفغاني رسالة الدكتوراه بجامعة الأزهر،ص20.

(62) أحمد أبو الوفا، أصول القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1998، ص 23

(63) سورة النساء الآية رقم (75)

(64) عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي،الجواهر الحسان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت،الطبعة 1/ 1998،ج2ص 261،

(65) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت 1990، الطبعة الأولى، ج10، ص 145. الجامع لأحكام القرآن، الإمام القرطبي،دار الحديث،1966، ج12، ص280. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير،دار الأندلس، بيروت 1985، ج2، ص338.